الثقب الأزرق العظيم في بليز هو منخفض عملاق تحت سطح الماء.

موعد مع المستقبل

ثلاثة بلدان — بليز وكولومبيا وغانا — تسلط الضوء على الدور الممكن للتكنولوجيا والابتكارات في تعزيز الموارد العامة.

أناليزا بالا وآدم بيسودي ونيكولاس أوين

تطرح مختلف البلدان حول العالم حلولا مبتكرة لتعزيز مواردها العامة وتحسين المساءلة والشفافية في القطاع العام وتوليد الأموال اللازمة لصون الطبيعة. وتسلط ثلاث دراسات حالة الضوء على هذه المناهج المبتكرة على مستوى السياسات والتي يمكن أن تمثل دروسا للبلدان الأخرى.

ففي **بليز**، ساهمت مبادلات الدين بالطبيعة في تخفيض رصيد الدين الخارجي للبلد الذي يقع في منطقة الكاريبي بنسبة كبيرة بلغت ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، فضلا عن الموارد النقدية المتولدة عن تلك المبادلات في الوقت الحالي بهدف حماية خط الشعاب المرجانية الأطول على الإطلاق في نصف الكرة الغربي. وهناك مجال لإجراء مبادلات مماثلة لتمويل جهود صون الطبيعة أو العمل المناخي في البلدان الأخرى التي تزخر سجلاتها بالديون.

وفي الوقت نفسه، تستخدم المنظمات العاملة في مجال دعم الشفافية التكنولوجيات مفتوحة المصدر للنشر عن تضاربات المصالح غير المعلنة بين مسؤولي القطاع العام والحكومة في **كولومبيا**. ويمكن استخدام هذه البيانات من جانب مكتب المراقب العام، وهو الجهاز الرقابي الرسمي في كولومبيا، للتحقيق في قضايا الفساد، وكذلك من جانب الشركات الراغبة في تجنب مخاطر السمعة.

وفي غرب إفريقيا، لجأت **غانا** إلى التكنولوجيا لتحسين إمكانية حصول المواطنين على الخدمات العامة وتوسيع قاعدة إيراداتها. وتعمل السلطات حاليا على إنشاء قاعدة مجمعة لبيانات الممولين الضريبيين، ونظام رقمي لتسجيل العناوين، إلى جانب الاستفادة من نظام التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول لزيادة مشاركة المواطنين في النظام الضريبي. وبلغ عدد المسجلين في نظام الهوية الرقمية الرسمي ١٥,٥ مليون شخص حتى الآن، ويمكن التوسع في نطاق التغطية ليشمل معظم السكان البالغين مع نهاية العام الجاري.

بليز: مبادلات الدين بالطبيعة

يعد الحاجز المرجاني في بليز من عجائب التنوع الإحيائي. ويمتد ١٧٠ ميلا عبر المياه الدافئة في منطقة الكاريبي ويحيط بمجموعة من الجزر المرجانية المستديرة والجزر المنخفضة والبحيرات الساحلية، وهو الأطول على الإطلاق في منطقة نصف الكرة الغربي، ويضم حوالي ١٤٠٠ سلالة متنوعة ما بين سلاحف منقار الصقر وخراف البحر وعدة أنواع من أسماك القرش، وجميعها مهددة بالانقراض. غير أن تغير المناخ وارتفاع درجة حرارة المحيطات، والصيد الجائر وكذلك القطع الجائر لأشجار المانغروف، وأعمال التطوير غير الخاضعة للرقابة في المناطق الساحلية جميعها عوامل تشكل خطرا على النظام البيئي الهش.

الصورة: ISTOCK/MICHAEL CONLIN

وقد شهد العام الماضي جهودا كبيرة لدعم فرص بقاء تلك الشعاب. ففي الخامس من نوفمبر، وقعت بليز اتفاقية لمبادلة الدين بالطبيعة مع منظمة حفظ الطبيعة، وهي منظمة بيئية، أدت إلى تخفيض الدين الخارجي للبلاد بنسبة هائلة قدرها ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وربما الأهم من ذلك أن الاتفاقية كان لها دور كبير في تحسين آفاق حماية البيئة البحرية. وقال رئيس وزراء بليز، جون بريسينو، إن الاتفاقية ستساهم في حماية المحيطات في بليز وتمهيد الطريق نحو نمو قوي ودائم.

وبموجب هذه الاتفاقية، حصلت بليز على قرض من إحدى المؤسسات التابعة لمنظمة حفظ الطبيعة لإعادة شراء «سند عملاق» تصل قيمته إلى ٥٥٣ مليون دولار أمريكي — وهو يمثل إجمالي رصيد الدين التجاري الخارجي للحكومة الذي يعادل ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي — بسعر مخصوم قدره ٥٥ سنتا للدولار. وقد تم توفير التمويل اللازم من خلال إصدار «سندات زرقاء» بقيمة ٣٦٤ مليون دولار أمريكي في إطار صفقة بيع تمت من خلال بنك كريدي سويس بصفته البنك المنظم وضامن الاكتتاب، كما قامت المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية، وهي البنك الإنمائي التابع للحكومة الأمريكية، بالتأمين على الصفقة. وقد أتاح ذلك الحصول على القرض بسعر فائدة منخفض وأجل استحقاق طويل مدته ١٩ عاما مع السماح بعدم سداد الأصل لمدة عشر سنوات.

وفي المقابل، وافقت بليز على إنفاق حوالي ٤ ملايين دولار سنويا على حفظ البيئة البحرية حتى عام ٢٠٤١. وتعتزم مضاعفة المحميات البحرية — التي تأوي الكثير من الشعاب المرجانية وأشجار المانغروف والأعشاب البحرية حيث تضع الأسماك بيضها — من ١٥,٩٪ إلى ٣٠٪ من مساحة محيطاتها بحلول عام ٢٠٢٦. وسيتم إنشاء وقف مالي بقيمة ٢٣,٥ مليون دولار لتمويل أنشطة حفظ الطبيعة بعد عام ٢٠٤٠.

وقال جيمي غواهاردو، رئيس بعثة الصندوق إلى بليز، إن هذه الصفقة ستعود بفائدة هائلة على البلد، كما ستساهم في تحقيق أهداف السلطات، بما في ذلك وضع الدين على مسار مستدام مجددا وتشجيع التنمية المستدامة وتعزيز الصلابة في مواجهة الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

ومبادلات الديون بالطبيعة ليست أداة جديدة. فقد استُخدمت بشكل أو بآخر منذ أواخر الثمانينات. ولكن الاتفاقيات السابقة عادة ما تضمنت قيام الحكومات الدائنة بشطب الديون الثنائية بشرط ضخ الوفورات الناتجة عن ذلك في أنشطة صون البيئة: وكانت عبارة عن منح في الواقع. غير أن صفقة بليز تتميز عن غيرها بسمتين. أولا، سوق السندات نفسها هي مقدم «المنحة» في صورة سعر مخصوم. وثانيا، تضمنت الصفقة ديونا مستحقة لدائنين من القطاع الخاص، وتم تمويلها في نهاية المطاف من جانب فئة مختلفة من مستثمري القطاع الخاص. وأثبتت بذلك أنه من الممكن إجراء صفقات مع البلدان التي تواجه صعوبات اقتصادية وتزخر سجلاتها بالديون.

وأشار كيفن بندر، مدير استدامة الدين بمنظمة حفظ الطبيعة، إلى أن الأمر تطلب القليل من الإقناع لحث بليز نفسها على المضي قدما في هذه الصفقة. ولكن سرعان ما أدركت الحكومة حجم الوفورات والنقود الذي يمكنها توفيره لأغراض حفظ البيئة. غير أن مستثمري القطاع الخاص كانوا حذرين حيال استثمار أموالهم في السندات الزرقاء. فرغم كل شيء، يتسم هذا النوع من مبادلات الدين بالتعقيد ولم يسبق إجراؤه من قبل. كذلك تخوف المستثمرون من إقراض بلد سبق له التعثر في سداد ديونه أكثر من مرة. ولكن الصفقة اكتسبت المزيد من الزخم بفضل توقيع المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية وبنك كريدي سويس ومؤسسات كبيرة أخرى على الاتفاقية.

وشكلت مشاركة البنك الإنمائي الأمريكي أهمية حاسمة. فقد أدى التأمين الذي أتاحته المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية إلى تصنيف السندات الزرقاء في مرتبة استثمارية متقدمة (حيث صنفتها مؤسسة موديز ضمن فئة Aa2)، مما جعل المستثمرين العازفين عن تحمل المخاطر، مثل صناديق معاشات التقاعد، على ثقة في سداد مستحقاتهم. وقال بندر «لولا هذا التأمين لما أقدم أي من الأطراف على إقراض بليز».

كذلك فإن اهتمام المستثمرين بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة كان له دور في تسويق هذا المنتج المعقد. وفي حالة بليز، فإن مشاركة منظمة حفظ الطبيعة بما لها من تاريخ في إدارة برامج صون البيئة على مدار ثلاثة عقود في البلاد ساهمت في طمأنة المستثمرين بصدق وعود حماية البيئة البحرية، وعدم اتهامهم بالتالي بادعاء مناصرة الممارسات الاجتماعية المسؤولة.

ويتسع المجال لإجراء المزيد من المبادلات مع البلدان التي يتم تداول ديونها بأقل من قيمتها السوقية أو التي تتحمل أسعار فائدة مرتفعة. وفي الوقت الحالي، تنظر منظمة حفظ الطبيعة في إجراء ترتيبات مماثلة مع سبعة بلدان أخرى، وكانت قد ساعدت سيشيل في السابق — التي تقع على الساحل الشرقي بقارة إفريقيا — على

يتسع المجال لإجراء المزيد من المبادلات مع البلدان التي يتم تداول ديونها بأقل من قيمتها السوقية أو التي تتحمل أسعار فائدة مرتفعة.

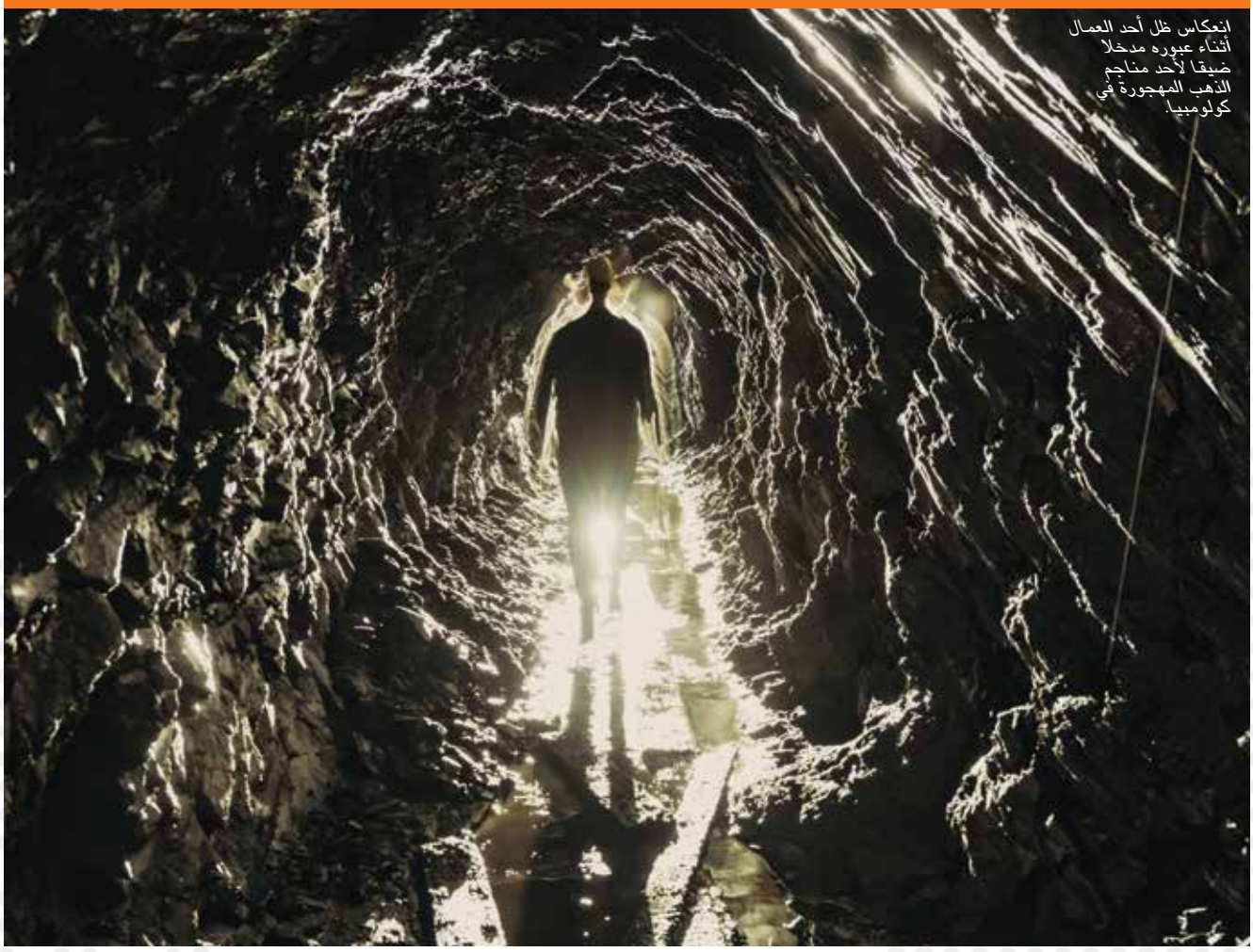

انعكاس ظل أحد العمال أثناء عبوره مدخلا ضيقا لأحد مناجم الذهب المهجورة في كولومبيا.

إعادة هيكلة ديونها المستحقة لدائني نادي باريس الرسميين وضخ الوفورات في أنشطة حفظ المحيطات عام ٢٠١٦.

غير أن تأثير اتفاقية بليز لن يتكرر بالضرورة في جميع مبادلات الدين بالطبيعة، على الأقل فيما يتعلق بالدين. فهذا الاقتصاد الصغير الذي يقع في منطقة الكاريبي كان عليه التزامات مالية كبيرة تجاه دائنيه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني أن تأثير الصفقة على نسبة ديونه الكلية إلى إجمالي ناتجه المحلي كان هائلا، فضلا عن تداول ديونه بأقل كثيرا من قيمتها السوقية.

ورغم ذلك، فإن مبادلات الدين المستقبلية قد تنشأ عنها أيضا بعض الوفورات وتدفقات نقدية يمكن توجيهها لأغراض صون البيئة أو المشروعات المناخية. ويضيف بندر قائلا «بعض البلدان تحفل سجلاتها بديون باهظة التكلفة. ولا أفهم لم قد ترفض أن نعطيها المال اللازم لسداد تلك الديون؟» ونأمل أن يستفيد المزيد من البلدان ذات العجائب الطبيعية مثل حاجز بليز المرجاني من هذا العرض.

كولومبيا: الكشف عن الحقائق

ألقت وثائق باندورا الضوء على العمليات الخفية للكيانات الخارجية التي تستخدمها النخب الثرية لأغراض التحايل الضريبي وإخفاء الهوية والممتلكات. فقد كشفت المعلومات المسربة عن كيفية استخدام هؤلاء الأثرياء للصناديق الاستئمانية أو الحسابات الخارجية أو الشركات الصورية المجهولة متعددة المستويات لإخفاء ثرواتهم في البلدان التي تطبق معدلات ضريبية منخفضة تحت ستار السرية المالية. وهذه الكيانات قد تكون قانونية، ولكن السرية التي تتيحها قد تساهم في التستر على التدفقات النقدية غير المشروعة، مما يهيئ الفرصة للفساد.

ويمكن أن يساهم نشر المعلومات عن الملاك وممتلكاتهم في إحداث التغيير المطلوب. فباستخدام البيانات الضريبية الجزئية من كولومبيا على سبيل المثال، توصل كل من خوليانا لوندونيو–فيليز وخافيير أفيلا–مايتا من جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس إلى أن معدلات إفصاح النخب الكولومبية عن ثرواتها الخفية قد ازدادت بستة أضعاف عقب تسريبات وثائق بنما عام ٢٠١٦. كذلك ازداد حجم الضرائب المدفوعة من جانب الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في التسريبات بأكثر من الضعف.

غير أن هذه المعلومات ينبغي ألا يكون الاطلاع عليها مرهونا بحدوث تسريبات، بل ينبغي أن تكون متاحة للجميع. ويطبق ما يزيد على ١٦٠ بلدا نظاما للإفصاح عن المعلومات المالية يلزم المسؤولين الحكوميين بالإقرار عن أصولهم ودخولهم وممتلكاتهم، فضلا عن ضرورة الإعلان عن هذه المعلومات عبر الوسائل العامة في ٨٠٪ من هذه البلدان. وأصدر ما يقرب من ٩٠ بلدا تشريعات مؤخرا لإنشاء سجلات للملاك المستفيدين — تتضمن معلومات عن أصحاب الملكية أو السيطرة الفعلية بالشركات. «غير

الصورة: ISTOCK/SHAUNL

أن الأمر توقف عند هذا الحد تقريبا» كما ذكر أندريس نوبل، كبير الباحثين في مجال ملكية الانتفاع بشبكة العدالة الضريبية، الذي يضيف قائلا «يوجد اتجاه نحو إنشاء سجلات للملاك المستفيدين، دون السماح في الغالب باطلاع الجمهور على تلك السجلات، باستثناء البلدان الأوروبية غالبا. وتعد إتاحة هذه السجلات للجمهور هي أفضل وسيلة لتحسين سبل التحقق من دقتها».

وأجرت منظمة الشاهد العالمي، وهي منظمة غير هادفة للربح، تحليلا مفصلا لبيانات ما يزيد على ٤ ملايين شركة بالتزامن مع نشر الحكومة البريطانية لسجل الملاك المستفيدين، وكشفت عن ثغرات محتملة وبوادر على ارتكاب مجموعة من عمليات غسل الأموال والجرائم المالية.

ومنظمة الشاهد العالمي غير الهادفة للربح ليست الوحيدة من نوعها التي تستخدم البيانات الكبيرة. فقد حصلت منظمة Directorio Legislativo ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية على تمويل أولي من فعالية تحدي مكافحة الفساد التي أطلقها صندوق النقد الدولي بغرض تصميم أداة «الكشف عن الحقائق» (Joining the Dots) التي تم إطلاقها مؤخرا للكشف والنشر عن تضاربات المصالح المحتملة غير المعلنة بين مسؤولي القطاع العام والحكومة. وباستخدام التكنولوجيات مفتوحة المصدر، تجمع هذه الأداة الإقرارات المالية للمسؤولين الحكوميين وبيانات الملاك المستفيدين وتصدر مؤشرات تحذيرية للدلالة على تضاربات المصالح أو أعمال الفساد المحتملة.

وتم تنفيذ المشروع على أساس تجريبي في كولومبيا عقب إقرار قانون في ديسمبر ٢٠١٩ يلزم بنشر إقرارات الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين. ويقول نويل ألونزو موراي، المدير التنفيذي لمنظمة Directorio Legislativo، «أردنا اختبار القانون — وكنا أول من اطلع على تلك المعلومات». كذلك تعد كولومبيا البلد الوحيد على مستوى أمريكا اللاتينية الذي التزم بجميع متطلبات معيار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من خلال إتاحة بيانات الشركات العاملة في هذا المجال على نطاق واسع، بما في ذلك تراخيص تلك الشركات والعقود المبرمة معها. وهي أيضا من ضمن ١٠ بلدان على مستوى المنطقة تلزم بالإقرار عن الملاك المستفيدين بموجب القانون.

وتم تعديل القانون مؤخرا لإنشاء سجل للملاك المستفيدين، مع السماح للهيئات الحكومية فقط بالاطلاع عليه. ويقول ألونزو موراي إنها «خطوة للأمام، ولكنها تفتقر إلى الحسم اللازم. فمكافحة الفساد تقتضي إتاحة هذا السجل للجميع».

ويتفق نوبل معه. ويضيف قائلا «أنشأت ١٠ بلدان على الأقل في أمريكا اللاتينية سجلات للملاك المستفيدين أكثر تطورا مقارنة بأغلب المناطق الأخرى. ولكن إكوادور هي البلد الوحيد الذي يسمح باطلاع الجمهور على هذه السجلات. وهنا تكمن المشكلة الأساسية — أي الافتقار إلى الشفافية الذي يؤثر على إمكانية التحقق من دقة هذه السجلات».

وفي ظل عدم إمكانية الاطلاع على بيانات الملاك المستفيدين، استخدمت مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومنظمة Directorio Legislativo مصادر بديلة: نظام *compra eficiente* في كولومبيا، وهو عبارة عن قاعدة بيانات مفتوحة لعمليات الشراء، والبوابة الإلكترونية لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي تنشر بيانات قطاع الصناعات الاستخراجية، مثل مدفوعات الشركات وتراخيصها.

مكافحة الفساد تقتضي إتاحة هذا السجل للجميع

وبتحليل هذه البيانات، كشف الفريق عن ٢٠٩٦٩ مؤشر اشتباه تتضمن ١٩٨١٤ شخصا من ذوي المناصب السياسية، ويشغل ما يزيد على ٢٠٪ منهم مناصب عليا ومتوسطة، مما يعني أن اثنين من كل عشرة سياسيين بارزين في كولومبيا تتضمن إقراراتهم بيانات متضاربة. ويضيف ألونزو موراي قائلا «إن مؤشرات الاشتباه لا تثبت جميعها وجود تضارب في المصالح أو تربح من المناصب، ولكنها قد تصدق في بعض الأحيان. وتتيح هذه البيانات مجالا ملموسا يمكن الاعتماد عليه كنقطة بداية، ولا سيما بالنسبة للوكالات التي لا تتوافر لها الموارد الكافية».

وفي كولومبيا، يعد مكتب المراقب العام، وهو جهاز الرقابة المالية الوطني، المستفيد الأول على الأرجح من هذه البيانات التي أصبحت متاحة للجمهور في الوقت الحالي. لكن الحكومات لا تستخدم هذا النوع من البيانات عادة إلا عند إجراء التحقيقات. ويقول نوبل «تكمن القيمة الحقيقية لهذه البيانات في إمكانية إجراء هذه المراجعات بصورة مسبقة كإجراء وقائي بالدرجة الأولى». وعادة ما يضطلع الصحفيون والمنظمات المعنية بالشفافية بهذا الدور. ولكن هذا الأمر يصب في مصلحة الشركات أيضا. ويقول نوبل «يرغب المستثمرون والشركات في التعرف على هوية الأشخاص الذي يعملون معهم، كما ترغب البنوك في التعرف على هوية عملائها. ويساعد ذلك بالفعل في نجاح مختلف الأنشطة، وأقصد هنا الأنشطة التي تتوافر بها معايير السلامة».

ويسعى الفريق في الوقت الحالي إلى تنفيذ مشروع مماثل في نيجيريا، وإن كان سيتعين تعديل الأداة التي تتمتع بالمرونة لحسن الحظ. ويمكن أن ينجح الفريق في مهمته في حالة السماح بنشر إقرارات الذمة المالية وتوافر مجموعة بيانات واحدة على الأقل عن عمليات الشراء أو الملاك المستفيدين لمطابقة الإقرارات بها للتأكد من صحتها. وفي حالة محدودية المعلومات المتاحة في بعض البلدان، يمكن استخدام مصادر بديلة على غرار ما حدث في كولومبيا، وإن كان قد يوجد تفاوت في جودة البيانات. ويشير ألونزو موراي إلى أن «تنقية البيانات تتطلب جهدا كبيرا».

ففرز مجموعة ضخمة من البيانات غير المنظمة يحتاج إلى الكثير من الوقت، ولكنه أمر ممكن رغم صعوبته. ويقول ألونزو موراي «إن التحدي الحقيقي يكمن في إقناع الحكومات بالمشاركة في هذه الجهود من خلال إتاحة سجلاتها».

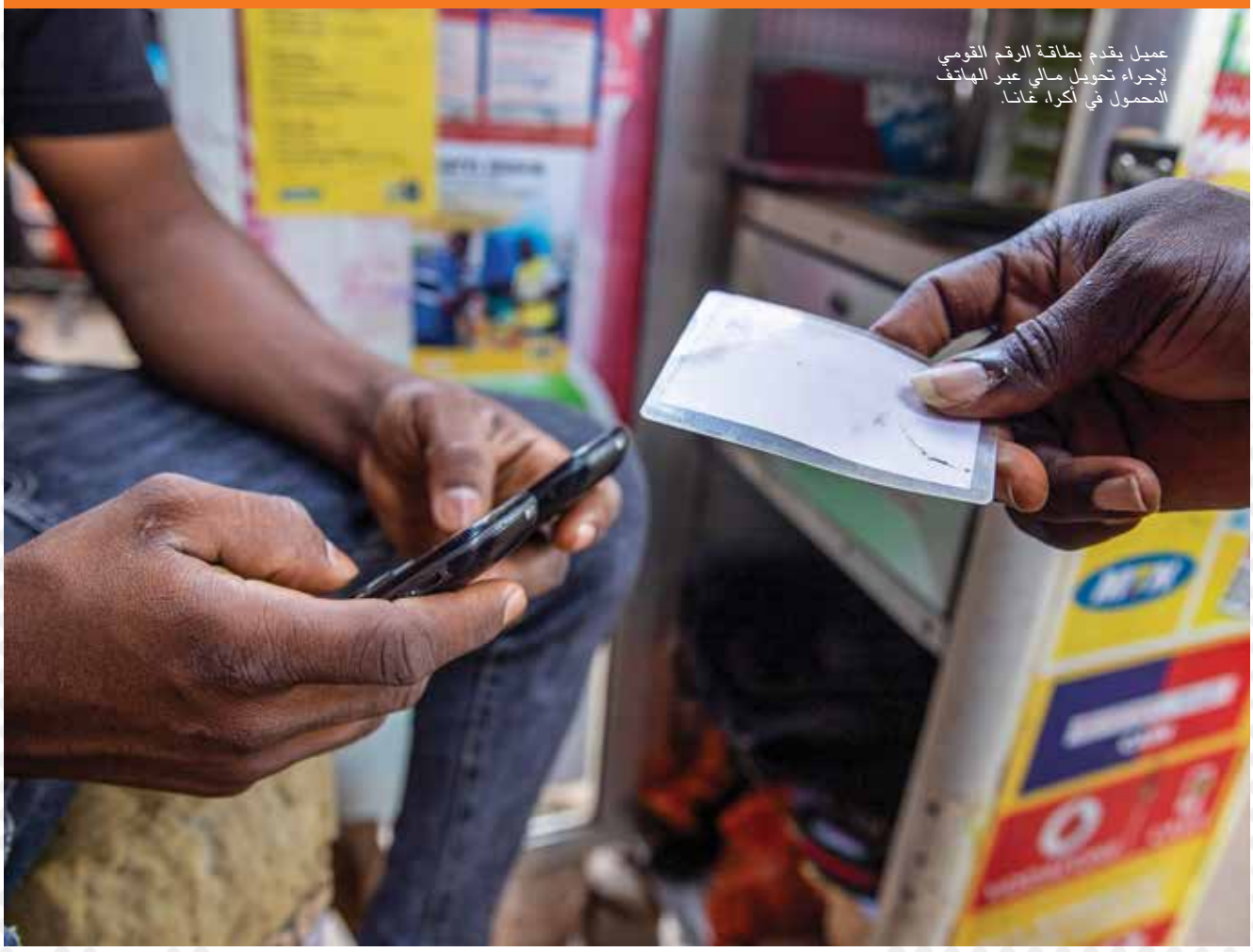

عميل يقدم بطاقة الرقم القومي لإجراء تحويل مالي عبر الهاتف المحمول في أكرا، غانا.

الصورة: GETTY IMAGES / BLOOMBERG / NIPAH DENNIS

غانا: التحول الرقمي

كيف يمكنك فرض الضريبة على شخص ليس له وجود في السجلات؟ أو على ممتلكات لم تعلم بوجودها من قبل؟ في غانا، تستخدم الحكومة الرقمنة للتغلب على هذه التحديات والمساعدة في نمو الإيرادات والاقتصاد.

تعمل غانا حاليا، وهي أحد بلدان غرب إفريقيا، على إنشاء قاعدة مجمعة لبيانات الممولين الضريبيين، ونظام رقمي لتسجيل العناوين، إلى جانب الاستفادة من نظام التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول الذي يشهد ازدهارا كبيرا في الوقت الحالي. ويتمثل الهدف من ذلك في زيادة الإيرادات الضريبية وتحسين الشفافية وضمان الامتثال.

وقال نائب الرئيس محمدو باوميا في خطاب له مؤخرا «من الممكن أن تولد في غانا وتعيش طوال حياتك وتموت وتوارى الثرى دون أن يكون لك أثر في أي وثيقة».

ومن أهم الركائز التي تستند إليها مبادرة غانا ركيزة بسيطة للغاية — ألا وهي إنشاء سجل موثوق لسكانها الذين يبلغ تعدادهم ٣١ مليون شخص تقريبا. ومن خلال مبادرة «بطاقة غانا»، نجحت الحكومة حتى الآن في تسجيل ١٥,٥ مليون شخص، وتستهدف تغطية معظم سكانها البالغين مع نهاية العام الجاري.

وكل بطاقة يُدون خلفها رقم قومي يخص حاملها، وتحمل بصمته البيومترية، ولن يمكنه إجراء أي تعاملات بدونها، بما في ذلك تقديم الإقرارات الضريبية أو فتح الحسابات المصرفية أو تسجيل بطاقة تعريف المشترك (SIM card) أو استخراج رخصة القيادة أو تجديد جواز السفر.

وتجدر الإشارة إلى أن رقم الهوية الشخصية سيستخدم أيضا كرقم تعريف ضريبي، مما سيتيح للحكومة توسيع نطاق الشبكة الضريبية لتشمل المزيد من المواطنين البالغين ممن لهم أنشطة اقتصادية. وهو أمر مهم للغاية في غانا التي تقل نسبة إيراداتها إلى إجمالي ناتجها المحلي مقارنة بالبلدان الأخرى في المنطقة.

ومع إصدار المزيد من الأرقام، ستزداد الشبكة الضريبية اتساعا. ويقول ماكسويل أوبوكو-أفاري، النائب الأول لمحافظ بنك غانا، وهو البنك المركزي الوطني، إن نظام التعريف الضريبي السابق لم يتجاوز عدد المسجلين به ٣ ملايين شخص.

وقامت الحكومة بجهود مماثلة لتوثيق العقارات من خلال تسجيل عناوينها في قاعدة بيانات وطنية رقمية جديدة. وباستخدام نظام تحديد المواقع العالمي، حددت هيئة استخدام الأراضي والتخطيط المكاني في غانا ٧,٥ مليون عقار يمكن إضافتها حاليا إلى سجلات الضريبة العقارية.

وتعمل هيئة الإيرادات في غانا حاليا على زيادة حصيلة الضرائب والرسوم من خلال الإلزام بسداد الضريبة كشرط لتجديد رخص القيادة وتصاريح العمل. وأنشأت الحكومة بوابة إلكترونية جديدة (Ghana.gov.gh)، وهي عبارة عن نافذة موحدة للحصول على مختلف الخدمات الحكومية التي يمكن تقديمها عبر الإنترنت بما يتيح تجنب الخسائر الناجمة عن الفساد. كذلك تعكف وحدة ضمان الإيرادات والامتثال في غانا على التوسع في عمليات التدقيق على الشركات الكبيرة، ولا سيما العاملة في قطاع التعدين واستخراج الموارد الذي يعد أحد القطاعات الضخمة على مستوى البلاد.

وحسبما أشار أوبوكو–أفاري، الذي يشغل أيضا منصب عضو في مجلس إدارة هيئة الإيرادات بغانا، يُتوقع أن يساعد التحصيل الإلكتروني للرسوم والضرائب وغيره من الإجراءات الضريبية المستحدثة في إطار موازنة عام ٢٠٢٢ على زيادة نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في غانا من ١٢٪ في الوقت الحالي إلى نحو ١٦٪ في نهاية عام ٢٠٢٢.

ويضيف قائلا «نعمل على كافة المستويات من أجل تحقيق هذا الهدف — من خلال التحول الرقمي والامتثال والإنفاذ ومعالجة الثغرات — حيث نستهدف رفع نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪ على المدى المتوسط».

وتساهم مبادرة التحول الرقمي الشاملة تلك في إحراز تقدم تدريجي في تحصيل الإيرادات. غير أن تحقيق النجاح مستقبلا يمكن أن يعتمد على نظام مدفوعات الهاتف المحمول القوي الذي تتميز به غانا.

فغانا تمتلك إحدى أسواق مدفوعات الهاتف المحمول الأكثر نشاطا والأسرع نموا على مستوى القارة، كما أنها أول بلد ينجح في إنشاء نظام قائم بالكامل على التشغيل البيني بين شبكات الهاتف المحمول الثلاث الوطنية والحسابات المصرفية. فعلى سبيل المثال، يمكن لشخص يستخدم حسابا لإجراء المدفوعات عبر الهاتف المحمول من شركة MTN لخدمات الهاتف المحمول تنفيذ عملية دفع لصالح شخص آخر يستخدم شركة فودافون. ويمكن أيضا تحويل الأموال من محفظة الهاتف المحمول إلى أي حساب مصرفي تقليدي.

وعلى عكس نظم المدفوعات عبر الهاتف المحمول الأخرى، يشرف بنك غانا على جميع المعاملات من خلال شركة تابعة له، وهي شركة غانا لنظم الدفع والتسوية بين البنوك. ويبلغ عدد حسابات الدفع عبر الهاتف المحمول ١٩ مليون حساب تقريبا.

ويعد هذا النظام إحدى الركائز الأخرى التي تستند إليها خطة التحول الرقمي الحكومية، كما أتاح أداة قوية للشمول المالي الذي تسعى الحكومة لدعمه.

وكجزء من موازنة عام ٢٠٢٢، تنظر السلطة التشريعية في غانا حاليا في فرض ما يسمى بالضريبة الإلكترونية على المعاملات الإلكترونية، والتي سيجري تطبيقها على المدفوعات والتحويلات المصرفية ومدفوعات التجار المنفذة عبر الهاتف المحمول. وستتيح هذه الضريبة مصدرا جديدا للإيرادات وستطبق بواقع ١,٧٥٪ على المعاملات

تمتلك غانا إحدى أسواق مدفوعات الهاتف المحمول الأكثر نشاطا والأسرع نموا على مستوى القارة.

التي تتجاوز الحد اليومي، وهو ١٠٠ سيدي غاني (١٦ دولارا أمريكيا).

وترى الحكومة في الضريبة الإلكترونية فرصة لدمج نسبة متزايدة من الأنشطة الاقتصادية التي تتركز معظمها في الاقتصاد غير الرسمي ضمن الشبكة الضريبية. غير أن البعض يعتقد أن فرض الضرائب على مدفوعات الهاتف المحمول قد يؤدي إلى العودة لاستخدام النقد وانعكاس مسار هذا الاتجاه الموجب.

ويقول أوبوكو–أفاري «تعد الضريبة الإلكترونية بمثابة عقد اجتماعي لتقديم هذه الخدمات ووسيلة لإشراك جميع المواطنين في دفع الضرائب. والسؤال الأهم هنا هو كيفية الموازنة بدقة بين تحقيق الشمول المالي وتوليد الإيرادات».

ويعمل بنك غانا في الوقت الحالي أيضا على إطلاق عملة رقمية جديدة في نهاية العام الجاري على أساس تجريبي، وهي السيدي الإلكتروني، والتي يمكن أن تساهم في إتاحة الخدمات المالية على نطاق أوسع.

ويقول ألبرت تونا–ماما، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في غانا، «يكمن التحدي التالي في تزويد الإدارة الضريبية بالقدرات والتكنولوجيات اللازمة للاستفادة من البيانات الكبيرة. ويتطلب هذا المجال المزيد من الجهد».

كذلك يسعى القطاع الخاص، الذي شارك بالفعل في عدة مبادرات، إلى الاستفادة من البيانات الحكومية لتقديم قيمة مضافة للمستخدمين.

ويقول باتريك كوانتسون، مسؤول التحول بشركة دريم أوفال المحدودة، وهي إحدى شركات التكنولوجيا المالية في غانا، «تساهم الحكومة من خلال جهودها في إرساء الأسس بحيث يسهل على القطاع الخاص البناء على هذه الجهود فيما بعد. وأرى في الأساس أن الدور الذي يتعين على الحكومة القيام به في مجال الاستثمار الرقمي هو فتح باب المشاركة فيه من البداية». FD

أناليزا بالا وآدم بيسودي ونيكولاس أوين من فريق مجلة التمويل والتنمية.